الأمم المتحدة

E/CN.6/2004/NGO/30

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 January 2004
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والأربعون

١-١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤

البند ٣ (ج) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في منع الصراعات وإدارة الصراعات وحل الصراعات وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع

بيان مقدم من التحالف الوطني للمنظمات النسائية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦

* * *

* E/CN.6/2004/1.

120204 120204 04-21337 (A)

ظلت المرأة تعاني من التجاهل والتهميش طوال التاريخ. ولم يصبح تعميم مراعاة المنظور الجنساني مفهوما محوريا ومقبولا على نطاق واسع إلا في الآونة الأخيرة بفضل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، وسلسلة المؤتمرات الدولية التي عقدتها الأمم المتحدة عن المساواة والتنمية والسلام، التي وصلت إلى ذروتها في منهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة عام ٢٠٠٠، ولجنة وضع المرأة، والمنظمات النسائية غير الحكومية، وبعض الحكومات. وقد وافقت الأمم المتحدة مرارا على أنها ستعمم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطتها، وستطالب بتطبيق ذلك في جميع برامجها. وللأسف، لا تزال المرأة غائبة إلى حد كبير عن عملية صنع القرار، وبخاصة فيما يتصل بقضايا الحرب والسلام، ولا يزال تعميم مراعاة المنظور الجنساني مثلا أعلى، وليس ممارسة معمول بها من جانب الجميع.

فالرجال هم الذين يقررون مسائل الحرب والصراع على الصعيدين الدولي والمحلي، في حين تعاني النساء بصورة غير متناسبة من عواقب تلك الحروب والصراعات. وفي معظم الحالات، تستبعد المرأة من عملية صنع القرار في مجالات منع الصراعات، وبدائل الحروب، وإدارة الصراعات، وحل الصراعات، وبناء السلام. ولسنا بحاجة إلى كثير من البحث لكي نرى أمثلة على تهميش النساء: فحالات رواندا وأفغانستان والعراق ترد إلى الذهن على الفور.

والرجال الذين في مواقع السلطة، ممن يمتلكون أيضا القدرة على القيام بدور داعم للمرأة، كثيرا ما يتحججون بحجة الحساسية الثقافية لإخفاء إخفاقهم في التشاور مع المرأة وإشراكها بصورة معقولة. فهذا ستار يخفي وراءه الحيلولة دون وصول المرأة إلى حقوقها الإنسانية.

وفي عام ٢٠٠٠، أقر مجلس الأمن بصورة نهائية وبالإجماع، في قراره ١٣٢٥، بأن للنساء دور هام في هذا المجال الحيوي. ولكن القرار لم ينفذ إلا بصورة ضعيفة على أرض الواقع.

وكل أعضاء التحالف الوطني للمنظمات النسائية، الذي يضم في عضويته أكثر من ١٠٠ منظمة نسائية، ويوجد مقره في انكلترا، ملتزمون بالإجماع بتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال تطبيق الأدوات التي تم تطويرها في أنحاء العالم على عمليات رسم السياسات وتنفيذها، ومن خلال جهود التوعية ورفع مستوى الوعي. والمنظمات والأفراد الأعضاء في التحالف يتطلعون إلى الاستفادة من كل المنهجيات المتاحة لتعزيز فرص بلوغ هذا الهدف، في كافة أنحاء العالم، وليس في بلدانهم فحسب.

إننا منظمة شريكة للجنة الوطنية للنساء، وهي الهيئة الاستشارية المعنية بقضايا المرأة التي تسدي المشورة للحكومة في المملكة المتحدة، كما أننا عضو في مجموعة الضغط النسائية في الاتحاد الأوروبي. ونحن نستخدم هذه المحافل لممارسة الضغط على حكومتنا، ولممارسة الضغوط على المستوى الدولي من أجل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل. ويشمل ذلك كل الجوانب المتعلقة بالتمكين للمرأة ومشاركة المرأة الهامة في حفظ السلام وعمليات صنع القرار.

وفي الآونة الأخيرة فحسب، ومع إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، تم رسميا تجريم أعمال معينة تكشف مدى ضعف المرأة في ساحات الحرب والصراع. فلم يعد الاغتصاب يعتبر كنتيجة مقبولة من نتائج الحرب. ولكن النساء الأخريات لن تشعرن بما يكفي من الأمان لمواجهة من يضطهدونهن إلا من خلال مشاركة النساء في حفظ السلام وحماية دورهن كشاهدات ضروريات أمام محاكم جرائم الحرب بعد انتهاء الصراعات. فلن يكون إلا بمقدور النساء وحدهن التعرف على المضطهدين وتحديد هويتهم، وكذلك التعرف على الضحايا الأكثر ضعفا اللاتي فقدن أزواجهن وآباءهن، واللاتي عانين اضطهادا وحشيا لأسباب لا يعلمنها.

والقرار ١٣٢٥ مليء بالعبارات الجميلة والطموحات التي ينبغي ويجب أن تؤدي إلى مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع مجالات صنع القرار. فلن تتمتع المرأة بالقبول الطبيعي، ولن تصبح شريكة على قدم المساواة في جميع العمليات، ولن تتقدم كرامة البشر إلا من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني بصورة جادة وشاملة.